عن علته وانما يسال عن كونه علي حركة وعن كونها فتحة وجواب الاول
انه اي الماضي اشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع
صفة وصلة وخبرا وحالا فقرب منهما فبني علي حركة لان
الحركة اقرب الي الاعراب من السكون وجواب الثاني انه بني علي
الفتح لخفتها وثقل الفعل فلو ضم او كسر لاجتمع ثقيلان وبنا
الماضي متفق عليه والخلاف انما هو فيما بني عليه علي قولين قول
بالتفصيل وهو انه ان اتصلت به واو الجماعة بني علي الضم كضربوا او
اتصل به ضمير رفع متحرك بني علي السكون كضربت والا بني علي
الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني علي الفتح في سائر احواله
لكن الفتح اما ظاهر كضرب او مقدر للتعذر كرمي او للثقل كضربت
او للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه
وكلام المحشي يحتمله وسياتي ما فيه ومن المبني علي الفتح الظاهر
ضربنا علي ان فتحة الباء اصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل
الالف فيكون من المبني علي فتح مقدر مالم يتصل به
ضمير رفع متحرك بالرفع صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر
كضرب زيد وبالمدفوع المنصوب المخفوض به وضربنا وضربك وبالمتحرك
الساكن ما بعد الواو والمخفوض بالباء وبها علي الفتح كما تقدم وقوله
فيسكن يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب
اليه بعضهم ويصرح به كلا بن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه
وان البناء علي فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده تعبيره
بيسكن دون ان يقول فيبني علي السكون افاده المحشي نقلا عن
الشنواني اقول وبيانه ان هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الناظم
في نظير هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن الجزء عند
اتصال

اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالي في لفظ ضربت وحمل عليه
نحو استخرجت طرد الباب عليه اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لان ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جايز لتقل الكلمة الواحدة
وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم حيث ضم البناء وهو
المتبادر من الاستثناء وما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل
خلافه وان البناء علي فتح مقدر وهو ظاهر كلام المص والي
ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لاي
الفعل لثقله افاده في الكلية نقلا عن الشنواني مع زيادة من
النسيمي اقول ان قوله علي خلاف الاصل معناه ان بناءه علي
الضم خلاف الاصل في البناء لان الاصل فيه ان يكون علي
السكون كما قال في الخلاصة والاصل في المبني ان يسكنا وهذا
يشعر بان بناءه علي الضم طريقة لاعلي فتح مقدر وح يكون كلام
ظاهر في الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثناء كما تقدم
خلاف ظاهر كلام المتن واذا كان كذلك فينبغي حمله عليه
هنا وفيما تقدم في قوله فيسكنا لاجل ان يكون كلامه علي
نمط واحدة فتامل بانصاف عند الكسائي انما حمل
انه كلام المتن علي مذهب الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو
من القاب الاعراب فلا يناسب ذلك الا مذهب من يقول
انه معرب وهو الكسائي ومن تبعه فلا يتعين حمل كلامه علي هذا
المذهب بل يصح حمله علي مذهب سيبويه ايضا بان يقال كلامه
علي حذف مضاف وهو اداة التشبيه بنيتها علي المبالغة
والاصل مثل المجزوم او يقال معنى قوله مجزوم انه يعامل معاملة
المجزوم ويؤيد ذلك قول المص فيما سبق الفعل ثلاثة وخصه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)